

State of Palestine

Ministry Of National Economy

No: \_\_\_\_\_



دولة فلسطين

وزارة الاقتصاد الوطني

الرقم: \_\_\_\_\_

حفظه الله،،،

عطوفة الدكتور/ رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع / مخالفة مكاتب الصرافة لقرارات وزارة الاقتصاد بشأن الحوالات المالية

تهديكم الإدارة العامة للشركات أطيب التحيات ونتمنى لكم التوفيق والرشاد، بالإشارة إلى الموضوع

المذكور أعلاه مرفق لكم تقرير عن عمل دائرة الرقابة على محلات الصيرفة و المعينات التي تحول

دون تنفيذ قرار الوزارة رقم 43 لسنة 2020م.

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير

تحريراً في 2021/07/18م

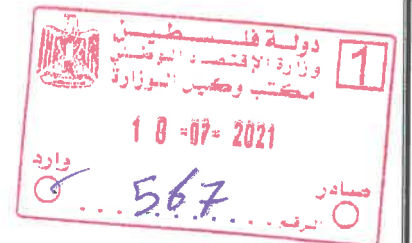
أ. عبد الرحيم أبوفودة

مدير عام الادارة العامة للشركات



مرفق:

- تقرير عن محلات الصرافة



## الموضوع/تقرير عن إجراءات دائرة الرقابة على محلات الصرافة بخصوص الحوالات المالية

منذ بداية تطبيق قرار الوزارة رقم 43 لسنة 2020 والمتضمن تنظيم عمل الصرافة في قطاع غزة فقد أجرت دائرة الرقابة على محلات الصيرفة في الإدارة العامة للشركات عدد 50 جولة لمحلات الصرافة وتم عقد عدة اجتماعات مع البنوك العاملة في قطاع غزة بالخصوص وأيضاً تم تحرير عدد مخالفات لعدة محلات صرافة وتحويلها للوحد القانونية في الوزارة ولكن ذلك لم يقلل من ارتكاب محلات الصرافة لمخالفات التلاعب في موضوع الحوالات وذلك لاعتبارات كثيرة منها:

1. أن مشكلة الحوالات المالية لا تظهر مشكلة الحوالات المالية إلا في مواسم الأعياد وهي مشكلة قديمة حديثة تتكرر كل عام ولا يوجد سياسات حكومية واضحة ورادعة لمثل هذه الحالات.
2. المشكلة في موضوع الحوالات المالية وآلية استلامها من قبل المواطن تتركز في عدم وجود سيولة كافية في محلات الصرافة من عملات التحويل (دينار أو دولار) وذلك نظراً لزيادة الطلب عليها في المواسم مع العلم أن أغلب المواطنين يوقعون على استلام الحوالة المالية بعملة الشيك بدل العملة المحولة.
3. عند مراجعة العديد من محلات الصرافة بخصوص موضوع الحوالات المالية وعدم التزامهم بقرار الوزارة أكدوا لنا أن المشكلة تكمن في موضوع السيولة النقدية والتي يكون مصدرها البنوك العاملة في قطاع غزة والتي تتحكم بالسيولة النقدية لعملات الحوالات المتداولة (الدولار والدينار) ونحن كإدارة لا نملك صلاحية أخذ قرارات رادعة بخصوصها كونها رافد مهم في العجلة الاقتصادية ولم يتم اتخاذ أي إجراء بخصوص البنوك.
4. شكاوي المواطنين بخصوص موضوع الحوالات حالات معدودة و حل المشكلة يكمن في توفير السيولة النقدية للعمليات المحولة وهي مربوطة بسياسة سلطة النقد و سياسة الاحتلال في إدخال العملات النقدية.
5. عدم وجود تنسيق وتكامل بين الوزارات المعنية لمتابعة محلات الصرافة (وزارة الداخلية، وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد) حيث أن موضوع متابعة هذه المحلات وتنظيم عملها والذي يحتاج لجهد كبير كون أن هذه المحلات تعودت على عدم وجود نظام يحدد عملها منذ 2007
6. نقترح تشكيل لجنة متابعة لمحلات الصرافة من وزارات مختلفة بحيث تغطي غياب سلطة النقد في متابعة هذه المحلات أو تعزيز دائرة الرقابة على محلات الصيرفة في وزارة الاقتصاد ورفدها بطاقم متخصص وإمكانيات وصلاحيات محددة.

ملاحظة: من خلال الزيارات ومحاضر الضبط وشكاوي المواطنين تبين لنا أن أغلب المشاكل والمخالفات تتركز في محلات الصرافة التالية:

- شركة سعد البرعصي.
- شركة البرعصي اكسبرس.
- شركة حرز الله للصرافة (صلاح حرز الله وإخوان) بفروعها
- شركة فايز شقليه بفروعها.
- شركة سوفت للصرافة.



دولة فلسطين  
رئاسة متابعة العمل الحكومي  
12-07-2021  
1096

13-07-2021

صادر

الرقم

حفظه الله

سعادة الأخ/ د. رشدي وادي  
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: بشأن مخالفة مكاتب الصرافة لقرارات وزارة الاقتصاد الوطني بشأن الحوالات المالية

تُهديكم أطيب التحيات وأعطرها، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه،  
رصد مؤخراً قيام بعض مكاتب الصرافة باستلام الحوالات المالية التي تخص المواطنين بعملة الدولار وصرفها  
لهم بعملة الشيكل وبفارق في سعر صرفها عن القيمة السوقية، الأمر الذي يُعد مخالفة واضحة  
لقرارات وزارة الاقتصاد الوطني بهذا الشأن، وبناءً عليه نأمل توجيهاتكم للجهات المختصة طرفكم بضرورة  
متابعة مكاتب الصرافة وإلزامهم بالقرارات الصادرة عن الجهات الحكومية، وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة  
بحق المخالفين وإفادتنا بالخصوص، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

رئيس متابعة العمل الحكومي



أ. عبد الله نور  
نور  
العبد  
13-7-2021

دولة فلسطين  
وزارة الاقتصاد الوطني  
الأرشيف المركزي  
12-07-2021  
1228

نسخة لـ:

• الملف